

هل ينجح الفخفاخ في تمرير حكومة من دون النهضة

استرضاء حزب قلب تونس وتليين موقفه قشة نجاة لرئيس الحكومة المكلف



الفخفاخ يتحدى النهضة

التوصل إلى توافق مع شروطها ونيل ثقة البرلمان خلال الأيام المتبقية من المهلة المحددة في الدستور.

وقال الرئيس سعيد "سحب الثقة من حكومة تصريف الأعمال هو خارج إطار الدستور. لأنها حكومة غير مسؤولة انبثقت عن برلمان سابق قبل الانتخابات الأخيرة". وتابع سعيد، "الدستور واضح. لا مجال إلا لتطبيق الفصل 89".

والخلاف مستحکم حتى اليوم بين الفخفاخ والنهضة حول استبعاد حزب قلب تونس، الحزب الثاني في البرلمان، من الحكومة المقترحة فضلا عن توزيع الحقايب الوزارية.

ووصف الرئيس التونسي قيس سعيد، الاثنين، محاولة سحب الثقة من حكومة تصريف الأعمال الحالية بأنها خطوة خارج الدستور.

وكانت حركة النهضة الإسلامية أعلنت في وقت سابق أنها قد تضطر إلى اللجوء إلى حل دستوري يتضمنه الفصل رقم 97 وهو سحب الثقة من حكومة تصريف الأعمال الحالية ومن ثم تكليف مرشح جديد لتولي تكوين حكومة.

ويرغب الحزب من وراء هذه الخطوة في قطع الطريق على الرئيس سعيد لحل البرلمان في حال فشل رئيس الحكومة المكلف حاليا، إلياس الفخفاخ، في

منها النهضة". فيما استبعد العليبي تصويت عبير موسي على الحكومة.

وبخصوص العلاقة مع قلب تونس، بلغت العليبي إلى أن الفخفاخ هو من استثناه وليس العكس، وفي حال بحث عن تقارب مع نبيل القروي، زعيم قلب تونس، الآن وكانت هذه الخطوة محل ترحيب من حركة الشعب والتيار وتحيا تونس، فإن قلب تونس سيسحب لهذا التقارب لإثباته أن علاقة النهضة به مجرد مخالفة ظرفية، حسب تعبير العليبي.

وفي حال لم ينجح الفخفاخ في إيجاد توافق مع الأحزاب فإنه سيفتح الباب على مصريه لمارق سياسي.

الوزراء، ورغم الضغوط المسلطة عليه يرجح أن تضطر الأحزاب، وفق المحللين، إلى التجاوب مع رئيس الحكومة المكلف، تجنباً لسيناريو حل البرلمان والدخول في انتخابات مبكرة.

ويتوقع المحلل السياسي، فريد العليبي، أن تحدث مفاجآت في مشاورات الربع الساعة الأخير، وعل ذلك في تصريح لـ "العرب" بالقول "الأحزاب البرلمانية أو أغلبيتها تخاف سيناريو الانتخابات السابقة لاوانها، فقد تخسر مقاعدها أو البعض منها وقد تكون نسبة المقاطعة أكبر من المرة السابقة، ومن هنا فإن احتمال الاتفاق بينها وارد ولن تستثنى

يحاول رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ تجاوز عقبة رفض النهضة لفريقه الوزاري المقترح، بتعيين وزراء النهضة بوزراء من قلب تونس، وهو أحد الحلول السياسية المتاحة أمامه قبل نهاية الأجل الدستورية يوم 20 فبراير القادم ولضمان التصويت على حكومته في البرلمان.

تونس - دفع إعلان حركة النهضة الانسحاب من مشاورات الحكومة التونسية وإعرايها عن عدم منحها الثقة، رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ، إلى البحث عن مخرج خلال ما تبقى من المهلة المسموح بها له (تنتهي الخميس)، باتباع جملة خيارات، أهمها سحب أسماء من تركيبته الحكومية المقترحة، وإشراك حزب قلب تونس.

وسيكون استرضاء حزب قلب تونس وتليين موقفه إضافة إلى الحزب الدستوري الحزب قشة نجاة بالنسبة للفخفاخ، للخروج من مازق تشكيل الحكومة، والمرور إلى حكومة دون حركة النهضة ردا على ابتزازها وضغوطها المتواصلة لفرض حكومة على مقاس اجنداتها في السلطة.

مصطفى بن أحمد
الفخفاخ مضطر إلى تليين الموقف مع قلب تونس

فريد العليبي
قلب تونس يعلم أن علاقة النهضة به مجرد مخالفة ظرفية

من جهته، لم يستبعد مصطفى بن أحمد، النائب عن كتلة تحيا تونس، تقديم الفخفاخ تنازلات لصالح قلب تونس لإنجاح حكومته.

وقال ابن أحمد لـ "العرب"، "كل الاحتمالات واردة بما فيها هذا الاحتمال"، وشرح بالقول "إذا أصرت النهضة على التمسك بشروطها أو مغادرة الحكومة فسيفخفاخ مضطرا إلى تليين الموقف مع قلب تونس".

وتابع "التصويت على حكومة دون النهضة اقتراح يلاقي صدى، وتفاعلت معه بقية الكتل النيابية، فمن الناحية الحسائية نستطيع المضي في هذا الحل، لكن من الناحية العملية لا نستطيع أن نؤكده أو نفي".

ويعتقد المراقبون أن المدة كافية أمام الفخفاخ لتكوين تشكيلة حكومية جديدة، خاصة أنه أبدى استعداده لتعديلها بعد انتقادات شكتت في استقلالية بعض

الرئيس الجزائري يستنسخ تجربة قديمة لمحاربة البيروقراطية

في بناء جزائر جديدة تكون أكثر عدلا، وإن إنشاء مؤسسة وسيط الجمهورية كآلية جديدة لضبط وتنظيم الدولة، يفرض نفسه بسبب الدور الذي يمكن أن تقوم به كوظيفة الواسطة والتحكيم لدى المواطنين ومحيطهم".

وينظر الكشف عن هيكله الهيئة ومهامها وصلاحياتها في مرسوم رئاسي قريب، ومع ذلك تبقى صلاحيات ومدى نفاذ توصياتها لدى الأجهزة الإدارية والحكومية، محل شكوك، قياسا بالتجربة الماضية، حيث لم تكن لها أي سلطة تنفيذية على الأجهزة المذكورة.

صابر بليدي

الجزائر - استنسخ الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون تجربة تسعينات القرن الماضي، بإعادة هيئة وساطة الجمهورية إلى الواجهة، كجهاز يضطلع بمهام محاربة البيروقراطية الإدارية واستقبال التظلمات، بغية مساعدة أصحابها على قضاء معاملاتهم في أحسن الظروف، ومساعدة السلطة على تذليل الصعوبات التي تعيق تنفيذ عمل الإدارة المركزية.

وعين الرئيس عبدالمجيد تبون، الاثنين، منسق لجنة الواسطة والحوار سابقا كريم بونس، في منصب وسيط الجمهورية، في خطوة مفاجئة لاستنساخ رئيس البلاد لتجربة تعود إلى تسعينات القرن الماضي، أثبتت عدم جدواها.

وكريم بونس، الذي عين في المنصب هو الرئيس فريق الحوار الذي قاد وساطة بين المعارضة والحراك الشعبي من جهة والسلطات من جهة أخرى خلال الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد العام الماضي بعد تحية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إثر انتفاضة شعبية.

وتقع وساطة الجمهورية تحت وصاية مؤسسة الرئاسة، وإلى جانب عملها اليومي والميداني، فإنها تضطلع بتقديم تقارير دورية لرئيس الجمهورية حول الأداء الإداري في مختلف الهيئات والمستويات، ويتم إنشاء هيئات محلية تابعة لها على مستوى المحافظات.

وشهدت الجزائر استحداث هذا المنصب عام 1996 من قبل الرئيس الأسبق في الغالب نصب في البطالة والسكن والشغل، ثم يأتي التعسف الإداري وجعل القوانين والنصوص، وفي الغالب لم يكن يتم التكفل بتلك الانتقالات بسبب دخولها في صلب العناوين الرئيسية للأزمة التي كانت تتخبط فيها البلاد.



أوروبا تضيق الخناق على تركيا

الكرملين: بوتين لم يرسل قوات إلى ليبيا

بمسبب الملفين السوري والليبي. وفي وقت سابق نفى نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، ما ذكره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول وجود شركات عسكرية روسية خاصة تعمل في ليبيا بإشراف من مسؤولين عسكريين روس. وسبق أن ذكرت تقارير إعلامية وجود مرتزقة روس في ليبيا، ما يعرف بمجموعة "فاغتر" دعما لأحد أطراف النزاع، وهو ما سارع إلى نفيه الرئيس الروسي لاحقا.

وأوضح بوتين في تصريحات سابقة "حتى لو كان هناك مواطنون روس في ليبيا، فإنهم لا يمثلون مصالح الدولة الروسية ولا يتفاوضون أجورا من الدولة الروسية".

موسكو - أعلن دميتري بيسكوف، السكرتير الصحفي للرئيس الروسي، الاثنين، أن الرئيس فلاديمير بوتين بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية لم يرسل قوات روسية إلى ليبيا، ولم يصدر أي أوامر في هذا الصدد.

وردا على سؤال عما تردد عن كيفية تفسير وجود قتلى روس، قال بيسكوف في تصريحات نقلتها وكالة سبوتنيك إنه لا يعرف ذلك، وإنه لا يستطيع تفسير ذلك، وأختتم حديثه قائلا "لا توجد قوات روسية في ليبيا".

وتأتي تصريحات بيسكوف للرد على الاتهامات التركية بإدارة الأزمة في ليبيا وسط تصاعد التوتر بين البلدين بشكل متكرر "على حافة الإنهيار".

اتفاق أوروبي على منع وصول الأسلحة التركية إلى ليبيا

الاتحاد الأوروبي سغنا في المنطقة الواقعة شرق ليبيا لمنع تهريب الأسلحة، لكن إذا أدت المهمة إلى تدفق قوارب المهاجرين سيتم تعليقها".

وقادت النمسا المعارضة لإجاءة "مهمة صوفيا" التي تأسست في 2015 لمواجهة تهريب البشر عبر المتوسط مع استخدام سفنها لفرض رقابة على إصصال الأسلحة إلى ليبيا، خشية إعادة إطلاق ذلك لأسطول إنقاذ قد ينتهي به الأمر بنقل مهاجرين عبر المتوسط إلى أوروبا.

ويعتقد أن المجر التي اتخذت حكومتها اليمينية الشعبية موقفا متشددا ضد الهجرة أيدت اعتراضات النمسا.

ويعد إنجاح حظر السلاح غاية في الأهمية لإعادة الاستقرار إلى ليبيا أمام مساع تركية حديثة لإحداث فوضى بالبلد في تكرار للسيناريو السوري.

وأصدر دي مايو ونظيره النمساوي الكسندر شالنبرغ على أن "مهمة صوفيا" انتهت والمهمة الجديدة مختلفة.

وأكد شالنبرغ أن "الإجماع كان حول مهمة عسكرية، وليست مهمة إنسانية".

وتأتي المواقف الأوروبية الجديدة بالتزامن مع إعلان الأمم المتحدة، الأحد، أن الوضع في ليبيا مقلق للغاية مع حصول انتهاكات كثيرة لوقف إطلاق النار وحظر الأسلحة، وذلك بعد شهر من مؤتمر برلين الدولي الذي كان الهدف منه وضع عملية السلام على السكة في هذا البلد.

وتتندد فرنسا بصورة خاصة بالانتهاكات التي ترتكبها تركيا المقهمة بإرسال أسلحة ومقاتلين سوريين من الفصائل الموالية لها إلى طرابلس دعما لحكومة فايز السراج.

وحذر مسؤول رفيع في الأمم المتحدة، الأحد، من أن الهدنة الهشة في ليبيا التي تم الاتفاق عليها في يناير وتم خرقها بشكل متكرر "على حافة الإنهيار".

بروكسل - اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الاثنين، على إطلاق مهمة بحرية لمراقبة تطبيق حظر على دخول الأسلحة إلى ليبيا، رغم اعتراضات بعض الدول التي تخشى من أن تشجع الخطوة حركة المهاجرين.

وقال وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، الاثنين، في بروكسل إن هناك اتفاقا مبدئيا حول مهمة جديدة للاتحاد الأوروبي، مضيفا أن هذه المهمة سيكون لها أيضا عنصر بحري في شرق البحر المتوسط.

وبيّن وزير الخارجية الألماني أن الوزراء الأوروبيين أجروا نقاشات مطولة بشأن إن كانت هناك حاجة إلى نشر سفن، لكن تم الاتفاق في النهاية على أن "الأمر ضروري من أجل الحصول على الصورة كاملة". وأضاف "لكنها ستكون فقط في شرق المتوسط حيث تمر مسارات (إصصال) الأسلحة" إلى ليبيا.

وتعكس الخطوة مساعي أوروبية للتضييق على خطط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي استغل اتفاقا عسكريا أبرمه في نوفمبر الماضي مع خليفة فايز السراج رئيس حكومة الوفاق، لتوسيع الدعم العسكري لتيار الإسلام السياسي بليبيا والذي يشكل السراج الواجهة المدنية له.

وكان أردوغان قال في تصريحات سابقة، "سنقوم بتدريب قوات الأمن الليبية الغنية بالنفط والتي تعان من الإرهاب والاتجار بالبشر".

وأدرج وزراء الاتحاد الأوروبي المجتمعون في بروكسل النزاع في ليبيا الغنية بالنفط والتي تعان من الاضطرابات على جدول أعمالهم.

وكان وزير خارجية التكتل، جوزيب بوريل، استبعد التوصل إلى اتفاق على وقع الاعتراضات من النمسا والمجر.

من جهته، قال وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو، "سينشر